واقع الحوكمة ودورها في تحقيق التنمية المحلية –دراسة ميدانية بلدية تلمسان–

The reality of governance and its role in achieving local development– a field study of the municipality of Tlemcen–

ط.د لدرع أسماء [1]، ا. مناد علي [2]

[1] مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي –جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان– ، lad_as@yahoo.com

[2] مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي –جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان– ، mennadali@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 25-12-2021 **تاريخ القبول**: 30-05-2022 **تاريخ النشر**: 15-06-2022

ملخص: تسعى الجزائر على غرار العديد من الدول إلى تحسين إدارتها المحلية من اجل التقرب أكثر من المواطن و تلبية مطالبه وتحقيق التنمية المحلية وذلك بتطبيق معايير الحوكمة في إطار يضمن الشفافية، المساءلة، مكافحة الفساد و كذلك فتح المجال للمواطن للمشاركة في اتخاذ القرار،سوف نقوم من خلال هذه الدراسة بالتعرف على واقع وتحديات الحوكمة المحلية وسبل تفعيلها وتطرقنا في الدراسة الميدانية للبلدية باعتبارها الإطار الفعال لإرساء مبادئ الحوكمة المحلية.

الكلمات المفتاحية: إدارة محلية ؛ التنمية المحلية ؛ الحوكمة المحلية؛ المشاركة؛ البلدية.

Abstract : Algeria seeks like many States to improve the local administration in order to get closer to the citizen, meet his demands and achieve local development by applying governance standards within a framework that guarantees transparency, accountability, combating corruption, as well as opening the way for the citizen to participate in decision-making. The study identifies the reality and challenges of local governance and ways to activate it. In the field study of the municipality, we discussed it as an effective framework for establishing the principles of local governance.

Keywords: local administration ; local development ; local governance ; participation ; municipality

المؤلف المرسل: لدرع أسماء، **الإيميل**: lad_as@yahoo.com

1– مقدمة:

أدى عجز أنظمة الحكم في الدول النامية إلى ضرورة تبني مبادئ الحوكمة التي أصبحت شرطا أساسيا للنهوض بالتنمية في كل المجالات السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية ،ومن الآليات التي تمكن من تحقيق الأداء التنموي الفعال هي تطبيق معايير الرشادة في الإدارة المحلية باعتبارها الفاعل الرئيسي والأساسي للدفع بعجلة التنمية المحلية ، فالتحول التدريجي لدور الدولة من الوصاية إلى المواكبة، ليس مجرد توزيع للوظائف بين الهيئات المركزية واللامركزية بل يتعدى ذلك ليصبح أداة لتحقيق التنمية، فالأساس الذي تقوم عليه التنمية المحلية هو الانطلاق من الأسفل إلى الأعلى وهذا المبدأ هو الذي يجعل من التنمية المحلية نقطة الانطلاق نحو التنمية الشاملة ، والجزائر تهدف من خلال إدارتها المحلية إلى ترقية نوعية الخدمات العمومية من خلال القضاء على البيروقراطية إلى جانب توسيع المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرار وتعزيز الشفافية و إرساء الديمقراطية و ضمان حقوق الأفراد والوصول إلى تحقيق التنمية المحلية.

و الهدف من خلال هذه الدراسة هو معرفة مدى فعالية الحوكمة المحلية وأهمية آلياتها في تحسين الأداء التنموي وترشيد الإدارة المحلية بما يضمن السير الحسن لمصالحهاو تدعيم قيامها بوظائفها حسب طموحات المجتمع المحلي وتحقيق التنمية المحلية التي ترتكز على اعتماد آليات الحوكمة في التسيير المحلي .

ومن هنا سنحاول من خلال موضوعنا الإجابة على الإشكالية التالية :مامدى فاعلية الحوكمة المحلية في تحقيق التنمية المحلية؟

الفرضية:

للإجابة على الإشكالية تنطلق دراستنا من الفرضية التالية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المحلية والتنمية المحلية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على مفاهيم الحوكمة المحلية والتنمية المحلية.

- التعرف على واقع الحوكمة في الإدارة المحلية .
- التعرف على مدى تأثير الحوكمة المحلية على التنمية.

منهج الدراسة : بغية الإلمام بأهم أبعاد و مضامين الدراسة سوف نقوم بالاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي .

كما استخدمنا في الجانب التطبيقي أدوات لجمع البيانات وتحليلها متمثلة في الاستبيان وبرنامج الحزم الإحصائية spss .

1–مجتمع الدراسة: لإجراء الدراسة الميدانية الخاصة بالبحث اخترنا بلدية تلمسان كمجتمع للدراسة.

2–عينة الدراسة: يعد اختيار العينة المناسبة للبحث من العناصر الأساسية والمهمة للبداية في العمل الميداني وانطلاقا من موضوع الدراسة فقد تشكلت عينة الدراسة من 45 عاملا في السلك الإداري للبلدية.

و للإجابة على الإشكالية قسمنا الدراسة كما يلي:

أولا عرضنا ماهية الحوكمة المحلية والياتها ومؤشراتها، ثم تطرقنا إلى مفهوم التنمية المحلية وخصائصها ، لنقوم بعدها باختبار وتحليل الفرضيات.

2.ماهية الحوكمة المحلية:

2.1تعريف الحوكمة المحلية:

يعكس مصطلح الحوكمة المحلية نمط الحداثة في التسيير والإدارة مع إرساء أسس سليمة لتحسين الأداء وتحقيق التنمية ، وهناك عدة تعاريف للحوكمة المحلية نذكر منها :

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تعرف الحوكمة المحلية على أنها :"قدرة الحكومة على عملية الإدارة العامة بكفاءة وفاعلية ، وبحيث تكون خاضعة للمسائلة ومفتوحة لمشاركة المواطنين وتدعم النظام الديمقراطي للحكومة(برابح، 2018، صفحة 231)"

كما يعرفها **Robert Charlick** بأنها: "الإدارة الفعالة للشؤون العامة المحلية من خلال مجموعة من القواعد المقبولة كقواعد مشروعة بغية دفع و تحسين القيم التي ينشدها الأفراد و المجموعات في المجتمع المحلي(العلواني، 2006، صفحة 80).

الحوكمة المحلية الرشيدة تعني أن عملية صنع القرار في ساحة الشؤون العامة المحلية هو بدرجات متفاوتة تخضع للتدقيق والإشراف على المواطنين، وهي مفتوحة وشفافة متجهة إلى الحكم والمشاركة فالحكومات في هذا المعنى هي البعد الواحد للحكم المحلي(سعيداني، 2018، صفحة 195).

-آليات تجسيد الحوكمة المحلية:

أ-تقوية وتوسيع اللامركزية: تساهم اللامركزية في تحقيق استقرار وتطور النظام السياسي وكذا تحقيق النجاعة في العمل التنموي، وهو الأمر الذي لا يتأثر إلا بالتوصل إلى دور متزايد الأهمية للمواطن في تصميم ومراقبة تنفيذ السياسة العامة والمساهمة في تقييمها وتعديلها، ويقتضي ذلك طبعا ضرورة إيجاد الشكل التنظيمي الملائم لتوزيع الأدوار بين مختلف المستويات ومختلف الفاعلين.

كما تعتبر اللامركزية الوسيلة المثلى لتفعيل قنوات الاتصال بين المواطن ومراكز صنع وتنفيذ القرار، فهي تزيل معظم الحواجز التي يمكن أن تقوم بين تطلعات ورغبات المواطن وأهداف السياسة العامة (نصيرة، 2010، صفحة 147).

ب-المشاركة: تمثل المشاركة أساس وركيزة لبناء المجتمع و الارتقاء به ، و تعدّ من الدعائم الرئيسية لعملية التنمية المحلية، حيث تتيح الفرصة أمام مختلف فئات المجتمع للمساهمة في إعداد وإدارة وتنفيذ خطط التنمية بما يتناسب مع تطلعاتهم.

ت-عصرنة الإدارة: ويتم ذلك من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية والاستغلال الأمثل لتكنولوجيات الإعلام والاتصال لمحاربة البيروقراطية والتقرب أكثر من المواطن وضمان جودة الخدمات المقدمة ، والزيادة في الكفاءة والفعالية.

ث–عقلنة الخيارات التنموية: إن المشاركة الواسعة لمختلف الفواعل ستساهم من دون شك في خلق الفرص الاقتصادية والاجتماعية وعقلنتها بما يتماشى وحاجات المجتمع من حيث تحديد الأولويات وطرق التمويل ووسائل التنفيذ ووضع البرامج وفقا لمعيار الربح والخسارة الذي يفرض المنطق الاقتصادي لما يسمح بترشيد الإنفاق وتجاوز مشكلة العجز في الميزانية (صافو، 2019، صفحة 36).

–أبعاد ومؤشرات الحوكمة المحلية:

أ–الشفافية: تعني توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها مع إفساح المجال أمام الجميع للاطلاع عليها، من اجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة من جهة، ومن أجل التخفيف من هدر الأموال ومحاصرة الفساد من جهة أخرى ،ومن شان ذلك توفير فرصة للحكم على مدى فاعلية الأجهزة المحلية(بن مرزوق عنترة والكرمحمد،، 2013، صفحة 50).

ب–المشاركة: تعني مشاركة الموظفين في الإدارة المحلية في التعبير عن آرائهم و تقديم اقتراحات مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل لقدراتهم.

ت–المساواة: ويقصد بها توزيع الحقوق والواجبات بين جميع أصحاب المصالح من إداريين ومنتخبين دون إقصاء والأخذ بمبدأ العدل في توزيع المهام وجعل القانون هو المرتكز الأساسي في ذلك.

ث–الفعالية : هي قدرة الأجهزة المحلية على الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد المادية والبشرية المتاحة لها، وتحويل هذه البرامج إلى خطط ومشاريع تلبي حاجات المواطن المحلي.

ج–الكفاءة: هي التمكن من تحقيق النتائج المرجوة بناءا على الأهداف المسطرة(سيساوي، 2021، صفحة 436)، وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.

2.2 علاقة الحوكمة بالتنمية المحلية:

تتجلى العلاقة بين الحوكمة والتنمية المحلية من خلال مبادئ وأهداف كل منهما ، إذ تقر التنمية بالمشاركة الشعبية والأهلية للسكان في إعداد وتنفيذ خططها، ويعد هذا شكلا من أشكال اللامركزية ،

وهو نفس الشيء بالنسبة للحوكمة التي تتطلب مشاركة جميع الأطراف في عملية التنمية(شعبان، 2012، صفحة 38).

إن التسيير الجيد لشؤون الدولة والمجتمع من شأنه أن يسهم في تجاوز الصعوبات والارتقاء بالمستوى المعيشي للإنسان الذي يعتبر أساس التنمية، ويعتبر عاملا أساسيا في التنمية والديمقراطية، فالحكامة الجيدة كأداة وآلية لتحقيق التنمية على المستوى المحلي ارتبطت منذ ظهورها كمفهوم جديد بالهيئات المحلية، حيث وجدت في المحلي أرضية ملائمة لتوطيد دعائمها وحقلا خصبا لتجريب أولوياتها، ورسم خططها التنموية (معاوي، 2017، صفحة 71).

3.2 التنمية المحلية:

– تعريف التنمية المحلية:

تحضى التنمية باهتمام كبير من طرف الباحثين و خاصة التنمية المحلية باعتبارها أساس التنمية الشاملة، حيث تهدف إلى الارتقاء بكل الجوانب المرتبطة بالنشاط المحلي و بناء القدرات المحلية وتمكين المجتمع وذلك بتبني فكر رشيد كأداة فاعلة في إدارة وتخطيط التنمية المحلية، وتختلف تعاريف التنمية المحلية باختلاف الباحثين وفي عدة مجالات .

فالتنمية المحلية هي" مجموعة من العمليات والأنشطة المخططة التي تهدف إلى تحسين مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في المجتمع المحلي والتي تقوم على إشراك أفراده المحليين وتوحيد جهودهم مع الجهود الحكومية بالاعتماد قدر الإمكان على الموارد الطبيعية والطاقات البشرية المتوفرة محليا، في إطار متكامل ومتناسق مع الإستراتيجية العامة للتنمية الوطنية الشاملة" (محمد، 2010، صفحة 343).

وتكمن أهمية التنمية في بعدها المحلي كونها تهتم بالرفع من المستوى المعيشي للأفراد في مجال محلي معين،كما أنها العملية التي يتحقق من خلالها التعاون الفعال بين المواطنين وجهود السلطات العمومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية والوحدات اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين جودة الحياة .

ويقصد بالتنمية المحلية في الجزائر تكفل الجماعات المحلية بصفة عامة والبلدية بصفة خاصة بترقية وتطوير مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات الصلة المباشرة بالمواطن المحلي وذلك ضمن برنامج منسجم ومستدام ذو أمد قصير ومتوسط وبعيد، فإذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية ، فان الجهود الذاتية من خلال المنتخبين المحليين ومشاركة المواطنين لا تقل أهمية عن ذلك (سليمة،، 2015، صفحة 87).

من خلال تعريفات التنمية المحلية نرى أن المواطن هو الفاعل الأساسي الذي تعتمد عليه في عملية اتخاذ القرارات لتحديد الأهداف وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق تلك الأهداف ، وتحقيق الغاية المرجوة من عملية المشاركة وهي تنمية محلية مفادها الوصول إلى تنمية وطنية شاملة .

- **المتغيرات التي تؤثر على التنمية المحلية:**

تتأثر التنمية المحلية بمجموعة من المتغيرات والمحددات، فهي نسق مفتوح يتأثر بطبيعة النظام الكلي الذي تقوم عليه الدولة سواء على المستوى السياسي الاقتصادي ، الإداري والاجتماعي (انزارن، 2017، صفحة 381).

المتغيرات السياسية: ترتبط التنمية سواء على المستوى الوطني أو المحلي بمتغيرات سياسية عديدة تؤثر فيها ولعل من أهم هذه العوامل نجد طبيعة النظام السياسي القائم، إذا كان ديمقراطيا تعدديا أو شموليا فرديا، فالتنمية أصبحت تقاس بمدى ديمقراطية الأنظمة السياسية، فحيثما كانت الديمقراطية بمبادئها كافة وخاصة مبدئي المشاركة والمحاسبة، تتأثر فئة معينة بالمال العام وتوجهه لمصالحها الشخصية على حساب المصلحة العامة، فيعم بذلك الفساد ويتلاشى وجود الحكم الصالح، فالنظام الديمقراطي يعزز من مشاركة المواطنين في التنمية المحلية.

المتغيرات الاقتصادية: التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر كان لها تأثير كبير على عملية التنمية المحلية، إذ توجد علاقة وطيدة ما بين التنمية والمحددات الاقتصادية، فلا يمكن إنجاح عملية التنمية

المحلية إلا إذا تم توفير أرضية اقتصادية خصبة تسمح ببناء نموذج تنمية محلية وذلك بتنويع الموارد المالية للجماعات المحلية وتعزيز الاستثمارات المحلية بمشاركة جميع الفواعل على المستوى المحلي.

المتغيرات الإدارية: تعد الإدارة في الوقت الحالي الأداة الأساسية لتفعيل وتنفيذ السياسة العامة للدولة، فنجاح هذه السياسات مرتبط بمدى قوة ورشادة الإدارة في تنفيذها، وتسيير شؤونها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وعليه فنجاح برامج التنمية المحلية مرتبط بمعطيات الإدارة العامة ونوعية التسيير سواء على المستوى المركزي أو المحلي.

-أهداف التنمية المحلية:

تهدف التنمية المحلية إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها: (معاوي، 2017، صفحة 36)

- تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والعمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحداثة.
- تعزيز روح العمل الجماعي وربط جهود المواطنين مع جهود الحكومة لتحقيق التنمية بجميع جوانبها.
- تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع.
- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية ، مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.
- تسريع عملية التنمية الشاملة و ازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها وانجازها.

–مبادئ التنمية المحلية:

تقوم فكرة التنمية المحلية على مجموعة من المبادئ يمكن حصرها في ما يلي:

ا– مبدأ المشاركة : تعني مشاركة الأفراد في وضع الأهداف العامة للمجتمع المحلي وصناعة القرار والتعبير عن الانشغالات المحلية، فمشاركة المواطنين لها دور كبير في نجاح أو إخفاق الجهود التنموية لذلك يجب توفير بيئة مناسبة وتوسيع نطاق الفرص فالمشاركة الحقيقية هي مشاركة أكبر عدد من السكان المحلين في وضع وتنفيذ المشاريع الرامية إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى معيشة أفضل.

ب–مبدأ التوازن: ينبغي مراعاة توازن مشروعات برامج التنمية المختلفة، ويعني ذلك الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها، فمثال المجتمعات الفقيرة تمثل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا أكبر على ما عداها، مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس، والقضايا الأخرى تعد فروعا منها، وفي مجتمعات أخرى غنية مثل دول البترول، حيث يحقق الدخل فائضا يكون للخدمات الصحية والإسكانية والاجتماعية (بودانة، 2014، صفحة 77).

ت–مبدأ المرونة والالتزام : وهي القابلية لتغيير والتعديل وفقا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي يتعرض لها المجتمع، وتمثل المرونة قدرة القائمين على عملية التنمية على تغيير الخطط والبرامج طبقا للأوضاع والظروف السائدة في المجتمع المحلي، أما الالتزام فهو يعني ضرورة تناسب المشاريع مع الاحتياجات الأساسية وترتيبها حسب الأولوية بما يتوافق مع ظروف كل مجتمع.

ث–مبدأ الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة :يقصد بها كل الموارد الطبيعية أو الطاقة البشرية المتوفرة في المجتمع حيث تعد هذه القاعدة ذات نفع اقتصادي كبير في التنمية المحلية لأنها تعمل على تقليل التكاليف وحسن سير المشروعات نتيجة سهولة الحصول على تلك الموارد وبالتالي الحرية و الاستقلالية أكثر في التخطيط و التنفيذ، كما أن القادة المحليين باعتبارهم إحدى الموارد البشرية يكونون

أكثر فاعلية ونجاحا في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم المحلي وإقناعهم بالأفكار الجديدة، بما يعود بالفائدة على المشروعات التنموية في المجتمع، فالاعتماد على الموارد المحلية يعتبر من أهم قواعد التنمية المحلية، التي تحدد التغير المقصود من خلال إدخال أنماط جديدة على حساب أنماط قديمة وهي طريقة تحقق التكيف الاجتماعي السليم، مع التجديدات التي أدخلت من خلال استعمال الموارد المحلية المتاحة في المجتمع (بلقليل نورالدين، 2018، صفحة 29).

ج–مبدأ الإسراع بالنتائج المادية الملموسة : حسب هذه القاعدة نجد أن بعض العاملين في ميادين التنمية المحلية يرون ضرورة التركيز على الخدمات سريعة النتائج، كالخدمات الطبية والصحية والمشروعات الاقتصادية ذات العائد السريع، التي تلبي الحاجات الضرورية بالنسبة للأفراد المحليين، وفي مقابل ذلك الابتعاد الكلي عن المشروعات الطويلة المدى ذات التكلفة الكبيرة، والمدى الزمني الطويل خاصة في المراحل الأولى من التنمية المحلية (واخرون، 1994، صفحة 377).

–خصائص التنمية المحلية:

تعد التنمية المحلية ضرورة لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة ،فلم تعد الجهود الحكومية كافية وكفيلة لتحقيق التنمية دون إشراك مستويات أخرى من المجتمع، وتتمثل عناصر التنمية المحلية فيما يلي (مليكة، 2019، صفحة 76).

–المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية وهو ما يترتب عنه مشاركة جميع السكان في بذل جهود لتحسين مستوياتهم المعيشية ونوعية حياتهم.

–توفير مختلف الخدمات ومشاريع التنمية المحلية بالكيفية التي تشجع على المشاركة و الاعتماد على الجهود الذاتية.

–مراحل التنمية المحلية:

التخطيط: تتمثل هذه المرحلة بجمع المعلومات ودراسة وتحديد الاحتياجات من طرف المواطنين وترتيب الأولويات، ومن ثم وضع إطار الخطط والبدائل الملائمة وتحديد فكرة المشروع المراد القيام به، تعتبر

مرحلة التخطيط من أهم مراحل التنمية المحلية، حيث يتم التعرف على خصائص المجتمع المختلفة و تحديد المشكلات و الحاجات، و تبادل المعلومات بين المسئولين الحكوميين و المواطنين و مناقشة المشروعات و بدائلها وتحديد الأولويات، تكمن أهمية هذه المرحلة كونها تمكن المواطنين من التأثير في الإدارة بما يحقق تجاوب الخطة مع حاجاتهم، و زمنيا تتوزع عمليات المشاركة ما بين مرحلة جمع المعلومات و مرحلة وضع الإطار العام للخطة، والمهم التركيز على المشاركة عند وضع الإطار العام للخطة، حتى يتيسر مناقشتها و إدخال التعديلات عليها.

التنفيذ : تحويل المعلومات المجمعة في المرحلة الأولى إلى نتائج في شكل خدمات، وتنفيذ الخطط والمشاريع ، وتتلاحم جهود السلطات المحلية و جهود المواطنين من اجل تنفيذ خطط التنمية، ويزداد حجم المشاركة في هذه المرحلة إذا ما شارك المواطنون في مرحلة الإعداد وجاءت الخطة ملبية لحاجاتهم، ومن صور المشاركة في هذه المرحلة العون الذاتي الذي يهدف إلى تغيير أنماط السلوك السلبي إلى إيجابي، والاعتماد على الذات خاصة في ظل قصور الإمكانات الحكومية.

التقييم: ويتم من خلال هذه المرحلة إصدار الحكم على فعالية الخطط والمشاريع، اتخاذ القرارات، تحديد مصادر التمويل وتحديد الأهداف من المشاريع ومدى الاستفادة منها، و يتم التعرف على مدى كفاءة وفعالية الأجهزة التنفيذية.

3.تحليل البيانات وعرض النتائج:

1.3-بيانات محور الاستبيان: بعد تفريغ و تبويب البيانات التي حصلنا عليها من خلال الاستبيان و استخدام برنامج الحزم الإحصائية في التحليل و الاختبار كانت النتائج كالتالي:

الجدول 1: (ثبات وصدق أداة الدراسة)

المعامل	المتغير المستقل	المتغير التابع	الأداة
الثبات	0.702	0.7	0.607
الصدق	0.8	0.808	0.8

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات *spss*

يتضح من الجدول أن قيمة معامل الثبات (ألفا كرونباخ) تقدر ب 0.607 وتعني أن الاستبيان يتسم بقدر من الثبات، كما أن معامل الصدق (kmo) قدر ب0.8 وهذا يعبر عن صدق الأداة.

2- تحليل نتائج الاستبيان:

جدول رقم 02: محور الحوكمة المحلية (المتغير المستقل)

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
01	هل توجد رقابة فعلية في هذه البلدية	1.31	0.596	09
02	هل هناك ضعف الوعي العام بأهمية الرقابة لتحقيق الإصلاح الإداري	1.33	0.603	08
03	هل يتم استخدام تقنيات و أساليب حديثة في البلدية	1.37	0.575	10
04	هل هناك نظام واضح للإفصاح عن معلومات حول البلدية لا سيما من حيث إيراداتها و نفقاتها	1.4	0.687	06
05	هل يعمد المسير في هذه البلدية إلى الإدلاء بالمعلومات بأمانة.	1.66	0.825	03
06	هل هناك شفافية و عدالة في منح الصفقات من طرف البلدية		0.787	04

07	هل توجد آلية لمساءلة أطراف العمل بالبلدية	1.52	0.850	01
08	هل تلتزم البلدية بتقديم تقارير واضحة للجهات العليا بقضايا الفساد	1.43	0.621	07
09	.هل هناك استجابة البلدية لمطالب المواطنين	1.77	0.694	05
10	هل يساهم المواطنين في عملية صنع القرار	1.42	0.848	02

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

تشير قيم المتوسط الحسابي في الجدول إلى درجة اتفاق العينة على أسئلة الاستبيان علاوة على ذلك تشير قيم الانحراف المعياري إلى ترتيب كل عبارة من عبارات الاستبيان و يتضح لنا أنه تتم مسائلة أطراف العمل بالبلدية وذلك حسب اغلب المستجوبين و جاءت هذه العبارة في الرتبة الأولى في مستوى الموافقة بمتوسط حسابي قدره 1.77 وانحراف معياري قدره 0.850، ثم جاءت الفقرة العاشرة في المرتبة الثانية في مستوى الموافقة في إشارة إلى مساهمة المواطنين في اتخاذ القرار وأن البلدية تعمل على توفير آليات من اجل مشاركة المواطن المحلي في إدارة شؤونه، وجاءت العبارتين رقم 5 و6 في الرتبتين 3 و4 على التوالي ونجد الفقرات التي تتعلق بمبدأ الرقابة جاءت آخر الترتيب مما يعكس عدم اهتمام المسؤولين بعملية الرقابة في الإدارة المحلية .

جدول رقم 03:محور التنمية المحلية:

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
01	تتواصل البلدية دائما مع المواطنين عن قرب لتحديد احتياجاتهم	1.66	0.85	5
02	تطور البلدية الأساليب لاستكمال المشاريع الإنمائية	1.82	0.86	4
03	تعمل البلدية على تعزيز شبكة الطرقات وصيانتها	1.4	0.71	8
04	تقوم البلدية بعملية تجهيز المكتبات و قاعات المطالعة	1.68	0.87	3
05	يتم التدريب والتطوير المستمر الموظفين في البلدية	1.68	0.7	9

06	تهتم البلدية بالتهيئة الحضرية	1.37	0.64	10
07	يتم تثمين الأملاك المحلية واستعمالها في التنمية المحلية	1.8	0.91	2
08	تتوجه البلدية أن تكون محرك للتنمية المحلية بدلا من إدارة خدمية فقط	1.88	0.93	1
09	تنشا البلدية وحدات للانتاح المحلي	2.35	0.72	7
10	تتكفل البلدية بزيادة مؤسسات التعليم والتكوين المهني وصيانتها	2.28	0.84	6

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

يشير الوسيط في هذا الجدول إلى درجة اتفاق العينة على أسئلة الاستبيان مقبولة، مما يشير إلى موافقة معظم المجيبين على أسئلة الاستبيان ، ويتضح أن الفقرة رقم 8 جاءت في الترتيب الأول من حيث الموافقة مما يشير إلى توجه البلدية أن تكون محرك للتنمية بدلا من إدارة تقدم الخدمات فقط، حيث تقوم بتشجيع المبادرات التي تساهم في تحقيق التنمية، في حين تشير النتائج في الجدول إلى نقص الاهتمام بتدريب الموظفين وتطويرهم مما ينعكس سلبا على أداء العاملين بالمصالح المحلية .

3.3 اختبار الفرضيات:

بعد النتائج المتوصل إليها من خلال تحليل نتائج الاستبيان، سنقوم باختبار فرضية الدراسة على وفق علاقة الارتباط ومعرفة العلاقة بين المتغيرات بالاعتماد على معامل الارتباط سبيرمان لإثبات صحة أو عدم صحة الفرضية التي قمنا بعرضها في منهجية البحث.

الفرضية h1:توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المحلية والتنمية المحلية عند مستوى معنوية =5%&

الفرضية h0: لاتوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المحلية والتنمية المحلية عند مستوى معنوية 5%= &

جدول رقم05: معامل الارتباط سبيرمان

المتغير الإحصائي	التنمية المحلية		
الحوكمة المحلية	معامل الارتباط	المعنوية	الدلالة الإحصائية
	0.067-	0.662	غير دال

نلاحظ من خلال الجدول أنه لاتوجد علاقة ارتباط بين الحوكمة المحلية والتنمية المحلية لان معامل الارتباط يساوي0.067- وكذلك احتمال sig يساوي 0.662 وهو اكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية h0 ونرفض h1 ونقول انه لا يوجد علاقة ارتباطيهطرديةذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المحلية و التنمية المحلية عند مستوى معنوية 5% =&.

4. الخاتمة:

تسعى الإدارة المحلية الجزائرية جاهدة لاعتماد آليات ترسيخ الحكم الراشد من خلال تطبيق معاييره، غير أن وظائف الإدارة المحلية في الجزائر لازالت محدودة مقارنة مع متطلبات الحوكمة المحلية، حيث ينبغي تجسيد الديمقراطية الحقيقية من خلال تحويل أدوار الوحدات المحلية من أداة في يد السلطة المركزية لانجاز المشاريع التنموية إلى الأجهزة المحلية الصانعة لقرارها وخططها وتزويدها بقدر من الحرية والمبادرة في تسيير الإمكانيات والموارد الممنوحة لها، وكذلك الاهتمام بالعامل البشري الذي هو أساس التنمية بالقيام بدورات تدريبية للموظفين لترقية أدائهم، وتوفير التكنولوجيات الحديثة وتبني نظام الرقمنة الادراية.

من خلال تحليل مجال الحوكمة في الإدارة المحلية استنتجنا مايلي:

- نقص الموارد البشرية المؤهلة، وانعدام التكوين المستمر لموظفي الجماعات المحلية.
- محدودية الموارد المالية وضعف تثمين الأملاك المحلية التي تزخر بها الجهات المحلية.
- عدم اهتمام المسؤولين بعملية الرقابة مما يؤثر بالسلب على التنمية المحلية .

ومن خلال النتائج المتوصل إليها يمكن عرض بعض التوصيات والمتمثلة في:

-ضرورة التكوين والتدريب المستمر لكل إطارات الجماعات المحلية وكذلك المنتخبين باعتبارهم ممثلين عن المواطن المحلي.

-المبادرة بإقامة مشاريع محلية تستند إقحام مختلف شرائح المجتمع الفعالة، وتوفير الموارد الكافية لتحقيق أهداف التنمية.

-تبني النهج التشاركي بين السلطة المركزية والوحدات المحلية، مما يؤدي إلى إنعاش المبادرات المحلية وضمان جودة المشاريع التنموية.

-تثمين أملاك الجماعات المحلية مهما كانت طبيعتها واستغلالها العقلاني لرفع إيراداتها .

- الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال لتسهيل الحصول على الخدمات بأقل تكلفة وأسرع وقت.

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

مختار حمزة وآخرون، (1994)، دراسات في التنمية الريفية المتكاملة بمصر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

العلواني حسين، (2006)، اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلي الرشيد، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، مصر.

الأطروحات:

دوبابي نصيرة،(2010)، الحكم الراشد المحلي وإشكالية عجز ميزانية البلدية،علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر.

فرج شعبان، (2012)، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000-2010، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.

بودانة كمال ، (2014)، اثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية،مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، تنظيم وعمل، جامعة بسكرة، الجزائر.

معاوي وفاء، (2017)، الحوكمة المحلية الالكترونية كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، العلوم السياسية،جامعة باتنة، الجزائر.

بلقليل نور الدين، (2019)، اثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية،العلوم الاقتصادية،جامعة المسيلة، الجزائر.

المقالات:

انزارن عادل، (2017)، التنمية المحلية في الجزائر :دراسة في الفواعل والمحددات ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، العدد12،ص381.

بن مرزوق عنترة، الكر محمد. (2013). الحكم الراشد وإصلاح الإدارة المحلية الجزائرية، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 2، ص50.

خشمون محمد، (2010)، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، مجلة العلوم الإنسانية ، ص343.

جرمولي مليكة، (2019) ،البلدية في الجزائر بين الحوكمة المحلية وتحقيق التنمية المحلية،. مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد9، ص76.

محمد صافو ، (2019)، الحكامة المحلية كمقاربة لترشيد القرار وتثمين موارد الجماعات المحلية. مجلة القانون،المجتمع والسلطة، مجلد8، العدد1، ص 36.

رشيد بوخالفة، فضيلة سيساوي، (2021)، حوكمة الإدارة المحلية كآلية من آليات تحقيق التنمية المحلية. دفاتر السياسة والقانون، مجلد13، عدد01، ص436.

رشيد سعيداني، (2018)، الحوكمة المحلية كمدخل لرفع أداء الإدارة المحلية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد الرابع، ص195.

سليمة لدغش، (2015)، دور المجالس المنتخبة في تحقيق التنمية المحلية، مجلة دراسات وأبحاث، مجلد 7، العدد21، ص87.

شوقي برابح، (2018)، الحوكمة ودورها في تحسين جهاز التسيير الإداري في الجزائر، مجلة تنوير، العدد السادس، ص231.